الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم

بتاريخ 26 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساهمة في تمويل مشروع الرواق الداعم للتنمية الاقتصادية

(عدد 2024/61)

– طُلب فيه استعجال النظر –

رئيس اللجنة: عصام شوشان

نائب رئيس اللجنة: عبد الجليل الهاني

مقرر اللجنة: عصام البحري الجابري

مسار دراسة مشروع قانون

حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 26 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساهمة في تمويل مشروع الرواق الداعم للتنمية الاقتصادية

(عدد 2024/61)

(طلب فيه استعجال النظر)

- تاريخ ورود المشروع: 11 جويلية 2024
- تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 11 جويلية 2024
- جلسة اللجنة: جلسة يوم 24 جويلية 2024 استمعت خلالها لوزيرة التجهيز والإسكان وممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط والمديرة العامة لصندوق الودائع والأمانات
- قرار اللجنة: قررت اللجنة المو افقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين

(10 مع /0 ضد /0 محتفظ).

رئيس اللجنة: عصام شوشان

مقرّر اللجنة: عصام البحري الجابري

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 26 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساهمة في تمويل مشروع الرواق الداعم للتنمية الاقتصادية (عدد 2024/61)

I. التقديم:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 26 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساهمة في تمويل مشروع الرواق الداعم للتنمية الاقتصادية وذلك تطبيقا لأحكام الدستور وخاصة الفصلين 74 و75 منه.

الإطار العام للمشروع:

وافق مجلس إدارة البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتاريخ 14 مارس 2024 على منح تونس قرضا بقيمة 203 مليون أورو أي ما يعادل 220 ميون دولار أمريكي لفائدة مشروع الرواق الداعم للتنمية الاقتصادية (Corridor de développement économique) والذي يتعلق بمضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين القصرين وسيدي بوزيد وصفاقس.

وسيعهد البنك الدولي للإنشاء والتعمير تنفيذ الجزء المتعلق بمضاعفة هذه الطريق بين ولايتي القصرين وسيدي بوزيد أما الجزء المتبقي (سيدي بوزيد ـ صفاقس) فسيتم تمويله من قبل البنك الأوروبي للاستثمار. هذا ويتعهد البنك الدولي بتمويل بعث مشاريع تنموية ومؤسسات صغرى ومتوسطة على امتداد كامل هذه الطريق (القصرين ـ سيدي بوزيد ـ صفاقس).

ويندرج هذا المشروع في إطار برنامج الأروقة الاستراتيجية التي تربط الولايات الداخلية بالأقطاب الاقتصادية الساحلية المدرج ضمن مخطط التنمية 2023 ـ 2025.

ويهدف هذا البرنامج إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد والحد من الفوارق بين الجهات وذلك من خلال تطوير البنية التحتية للطرقات وتنشيط الحركة الاقتصادية في محيطها.

أهداف المشروع:

يهدف هذا المشروع بالأساس إلى ربط الولايات الداخلية للبلاد وهي القصرين وسيدي بوزيد مع ولاية صفاقس والتي تعد مركزا اقتصاديا بالجهة، وذلك من خلال مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13. كما يهدف هذا المشروع أيضا إلى خلق ديناميكية اقتصادية على مستوى الجهات المعنية بهذه الطريق، لا سيما من خلال التشجيع على بعث مشاريع تنموية ومؤسسات صغرى ومتوسطة من قبل أبناء الجهات المعنية.

أما على المدى الطويل وفي إطار برنامج الأروقة الاستراتيجية، سيمكن هذا المشروع من تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز جاذبية الولايات الداخلية لاستقطاب الاستثمار وبالتالي خلق المزيد من فرص العمل،
- تحسين ربط الولايات الداخلية بالأقطاب الصناعية الساحلية والموانئ والمطارات،
- تنشيط حركة التبادل التجاري بين الولايات الداخلية والأقطاب الساحلية من ناحية وبين البلدان الثلاث المغاربية تونس، الجزائر وليبيا ومن ناحية أخرى،
- تعزيز إدماج الولايات الداخلية المعنية في الدورة الاقتصادية.

كلفة المشروع:

تقدر كلفة هذا المشروع بحوالي 278.8 مليون دولار أمريكي وسيتم إنجازه على امتداد 6 سنوات من قبل وزارة التجهيز والإسكان في جزئه المتعلق بالبنية التحتية ومن قبل صندوق الودائع والأمانات في الجزء المتعلق ببعث مشاريع تنموية ومؤسسات صغرى ومتوسطة على امتداد الطريق المذكورة.

كيفية تمويل المشروع:

يموّل هذا المشروع كالآتي:

- 220 مليون دولار ممولة من قبل القرض موضوع مشروع القانون الحالي،
- 38.8 ميون دولار ممولة من قبل ميزانية الدولة،
- 20 مليون دولار ممولة من قبل المنتفعين بالمكون الفرعي 2.2 من المشروع.

ويبين الجدول التالي كيفية توزيع هذه التمويلات حسب مختلف عناصر المشروع:

التمويل / عناصر المشروع	مساهمة البنك الدولي (مليون دولار)	مساهمة ميزانية الدولة (مليون دولار)	مساهمة المنتفعين بالمشروع (مليون دولار)	المجموع (مليون دولار)
1 ـ تطوير البنية التحتية للرواق	**168,1**	**31,9**	**0**	**200**
2 ـ دعم التنمية الاقتصادية على امتداد الرواق:	47	6,3	20	73,3
1.2 ـ دعم شبكة المسالك الريفية المجاورة للطريق	33	6,3	0	39,3
2.2 ـ دعم النفاذ إلى مصادر التمويل	14	0	20	34
3 ـ التصرف في المشروع	**4,4**	**0,6**	**0**	**5**
1.3 ـ العناصر 1و2 ـ 1	3,4	0,6	0	4
2.3 ـ العناصر 2 ـ 1	1	0	0	1
4 ـ تعزيز القدرة على الصمود خلال الأزمات	0	0	0	0
عمولة الافتتاح	**0,5**	**0**	**0**	**0,5**
المجموع:	**220,0**	**38,8**	**20**	**278,8**

عناصر المشروع: يتكون هذا المشروع أساسا من العناصر الأربع التالية:

1) تطوير البنية التحتية للرواق: ويهدف إلى تحسين جودة الطرقات وتعزيز السلامة المرورية على امتداد الأجزاء الغربية للرواق. ويشتمل هذا العنصر على أقساط الأشغال عدد 6 و7 و8 بين ولايتي القصرين وسيدي بوزيد بطول اجمالي بقدّر بـ 64.7 كلم.

وتتعلق هذه الأشغال بـ:

مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 وتهيئتها وذلك قصد تحسين قدرة استيعابها،

تهيئة الجسور والمنشآت المائية،

تهيئة تقاطعات الطرق،

مزيد تدعيم السلامة المرورية على امتداد هذه الطريق.

هذا وقد تم، عند إعداد هذا العنصر، الأخذ بعين الاعتبار لتأثيرات التغيرات المناخية المحتملة على هذه الطريق وإدراج التدابير الوقائية اللازمة لذلك ضمن أقساط الأشغال المذكورة.

2) **دعم التنمية الاقتصادية للرواق:** وينقسم هذا العنصر إلى مكونين فرعيين:

أ ـ تهيئة شبكة المسالك الريفية المجاورة للطريق الوطنية رقم 13: حيث سيتم تهيئة 117.4 كلم من المسالك الريفية ذات الأولوية وذلك بهدف فك العزلة عن المناطق الريفية المحاذية للطريق الوطنية رقم 13 والحد من التفاوت بينها. هذا إلى جانب تحسين ظروف العيش بهذه المناطق وتسهيل النفاذ لمختلف الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي دعم اندماجها في الحركة الاقتصادية بالجهة.

ب ـ دعم النفاذ إلى مصادر التمويل: حيث سيتم تمكين الباعثين القاطنين في محيط الرواق من ولايات القصرين وسيدي بوزيد والقيروان وصفاقس من إنشاء شركات صغرى ومتوسطة وبعث مشاريع استثمارية تعود بالنفع عليهم وعلى أسهرهم أي جانب مساهمتها فبي تنشيط الحركة الاقتصادية بهذه الجهات.

وسيعهد تنفيذ هذا العنصر الفرعي إلى صندوق الودائع والأمانات حيث سيتم إيداع الملغ لمخصص لها المكون من القرض (أي حوالي 14 مليون دولار) صلب صندوق "impact"، وهو صندوق تم إحداثه سابقا بهدف تسهيل النفاذ للتمويل لفائدة الباعثين بكل من ولايات صفاقس وسيدي بوزيد والقصرين والقيروان وهو ما يتماشى بصفة تامة مع أهداف المشروع الحالي.

هذا، وستتولى مؤسسة "CDC Gestion" التابعة لصندوق الودائع والأمانات، التصرف في المبلغ المذكور من خلال التعاقد مع المؤسسات ذات رأس المال المخاطر " SICAR" بمناطق تدخل المشروع والتي ستعهد لها مهمة تحديد المؤسسات الصغرى والمتوسطة المزمع إحداثها والمستجيبة لشروط التمويل، وذلك بالتعاون مع ديوان تنمية الوسط الغربي. علما بأنه من بين شروط التمتع بهذا التمويل أن تكون ما لا يقل عن 30 % من هذه المؤسسات الصغرى والمتوسطة المحدثة مُدارة من قبل النساء.

كما ستتولى في مرحلة لاحقة متابعة "CDC Gestion" في مرحلة لاحقة متابعة مساهمة هذه المؤسسات المالية "SICAR " في رأس مال المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمشاريع المحدثة.

3) **إدارة المشروع ومتابعة تنفيذه وتقييمه:** يتضمن هذا العنصر مكونين فرعيين:

أ ـ متابعة إنجاز العنصر الأول والعنصر الفرعي 1.2 من المشروع، إلى جانب أنشطة التقييم وإعداد الدراسات الفنية والهندسية للمشروع، إضافة إلى أنشطة دعم القدرات والدراسات في مجال التوقي من المخاطر البيئية والاجتماعية.

ب ـ التصرف والتقييم ومتابعة إنجاز العنصر الفرعي 2.2 من المشروع لا سيما:

- توفير التكوين والدعم الفني اللازم لوحدة إنجاز المشروع بكل من وزارة التجهيز والإسكان وصندوق الودائع والأمانات وأيضا لفائدة مؤسسات رأس المال المخاطر المشاركة في المشروع وديوان تنمية الوسط الغربي والمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي ستنتفع بهذا المشروع.

- القيام بدراسة مدققة حول الخدمات المالية وغير المالية التي تحتاجها النساء الريفيات بمناطق إنجاز المشروع قصد جعل تدخلات المشروع لفائدتهم أكثر فاعلية ونجاعة.

- القيام بأنشطة التعريف بالمشروع والتحسيس بأهميته.

4) **تعزيز القدرة على الصمود خلال الأزمات: عند الحاجة وفي حالات** الأزمات والطوارئ، يتيح هذا العنصر إعادة تصنيف المشروع وتخصيص تمويلات من مكوناته لتغطية تكاليف إضافية طارئة.

الشروط المالية للمشروع:

يموّل البنك الدولي للإنشاء والتعمير هذا المشروع حسب الشروط المالية التالية:

- **نسبة الفائدة**: = ((نسبة الفائدة اليوريبور 6 أشهر (Euribor 6 mois) والتي بلغت 3,832 % بتاريخ 1 أفريل 2024 + (نسبة فائدة متغيرة والتي بلغت بنفس التاريخ 0,89)) وتبلغ 4,722 % (بتاريخ 1 أفريل 2024).
- **مدة السداد**: 21 سنة منها 8.5 سنوات إمهال.
- **عمولة افتتاح**: 0.25 % من المبلغ الجملي للقرض تخصم مباشرة عند دخوله حيز النفاذ.
- **عمولة تعهد**: 0.25 % من مبلغ القرض غير المسحوب يتم احتسابها ابتداء من 120 يوما بعد تاريخ إمضاء اتفاقية القرض.

II.أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 24 جويلية 2024 استمعت خلالها إلى السيدة وزيرة التجهيز والإسكان وممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط والمديرة العامة لصندوق الودائع والأمانات.

وفي مستهل الجلسة، بيّنت السيدة الوزيرة أن مشروع الرواق الاستراتيجي الاقتصادي الرابط بين القصرين وصفاقس عبر ولايات سيدي بوزيد والقيروان يندرج في إطار تنفيذ سياسة الدولة للحد من الفوارق بين الجهات من خلال تطوير قطاع البنية التحتية للطرقات، حيث تم إقرار دراسة وإنجاز أروقة اقتصادية من شأنها المساهمة في رفع أداء النشاط الاقتصادي بالجهات الداخلية وتحسين ربطها بالأقطاب التنموية الصناعية والساحلية وبالموانئ والطرقات السيارة على غرار الطريق السيارة أ 1 الرابطة بين تونس ورأس الجدير والطريق السيارة للوسط والجنوب الغربي (تونس ـ جلمة ـ سيدي بوزيد ـ قفصة وجلمة ـ القصرين) وذلك لتشجيع الاستثمار بها وبالتالي خلق المزيد من فرص التشغيل.

وبينت أن مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابط بين القصرين وصفاقس عبر ولايات سيدي بوزيد والقيروان، يعتبر الرواق الاقتصادي ذا الأولوية من جملة الأروقة الجاري دراستها وهو مشروع مدرج ضمن مخطط التنمية 2023 ـ 2025 وتقدر كلفته الجملية بحوالي 1475 مليون دينار بتمويل مشترك بين الدولة التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الأوروبي للاستثمار.

وأوضحت أن هذا المشروع يمثل أحد الأروقة الاقتصادية التي تعمل وزارة التجهيز والإسكان على إنجازها في إطار استراتيجيتها لما لها من أهمية في ربط الولايات الداخلية بالأقطاب التنموية الصناعية والساحلية مما سينعكس إيجابا على فك عزلة هذه الولايات ودعم حركتها الاقتصادية بالإضافة إلى العمل على تأمين ربط هذه الولايات بالحدود الجزائرية على مستوى معبر بوشبكة بهدف تعزيز التبادلات التجارية بين البلدين.

ولمزيد تثمين مردودية المشروع، تم إدراج مشاريع متصلة بالمكون الأساسي لهذا المشروع، تتمثل في تهيئة 115,4 كم من المسالك الريفية المتواجدة في محيطه وذلك قصد ربطها بشبكة الطرقات المرقمة مما سيساهم في تطوير مردودية الإنتاج الفلاحي وحسن توزيعه وتحسين ظروف عيش المواطنين وتسهيل وصولهم إلى مراكز المدن، بالإضافة إلى برمجة تهيئة المدخل المؤدي إلى شركة أسواق الإنتاج بالوسط على طول 2 كم ممّا سيساهم في تأهيل مسلك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري وتثمين المنتوج الفلاحي وتحسين جودة الإنتاج والإنتاجية في إقليم الوسط الغربي.

وتعرضت السيدة الوزيرة إلى مشروع الرواق الداعم للتنمية الاقتصادية والمتمثل في مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين مدينتي القصرين وصفاقس عبر ولايات سيدي بوزيد والقيروان. وبيّنت أن مشاريع الأروقة الاستراتيجية الاقتصادية التي تربط الولايات الداخلية بالأقطاب الاقتصادية الساحلية (ربط شرق-غرب) تندرج ضمن المشاريع المحورية لوزارة التجهيز والإسكان وذلك للحد من الفوارق بين الجهات من خلال تطوير قطاع البنية التحتية للطرقات. وأفادت أن أهم الأهداف تتمثل فيما يلي:

- تعزيز جاذبية الولايات الداخلية لاستقطاب الاستثمار وبالتالي خلق المزيد من فرص التشغيل،
- تحسين ربط الولايات الداخلية بالأقطاب الصناعية الساحلية والموانئ والمطارات،
- تنشيط حركة التبادل التجاري بين الولايات الداخلية والأقطاب الساحلية من ناحية وبين البلدان الثلاث المغاربية تونس والجزائر وليبيا من ناحية أخرى،
- تنشيط حركة الصادرات المتأتّية من الولايات الداخلية نحو البلدان المجاورة،
- تعزيز إدماج الولايات الداخلية المعنية في الدورة الاقتصادية.

وأفادت أنه في إطار استراتيجية الوزارة المتعلقة بإنجاز الأروقة الاقتصادية وبناء على نتائج دراسات الجدوى التي تم القيام بها سابقا، تم تحديد الأروقة ذات الأولوية وهي مشاريع الأروقة الاقتصادية المتعلقة بالطرق الوطنية 13 و14 و15 و16.

وقدّمت معطيات حول مشروع الرواق الاقتصادي الرابط بين القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان موضوع هذا القرض. كما استعرضت جوانب المكوّن الثانوي وهي بعض مشاريع متصلة، حيث سيتم تهيئة 115,4 كلم من المسالك الريفية موزعة على 3 ولايات: 28,5 كلم بصفاقس، 39,5 كلم بسيدي بوزيد و47,4 كلم بالقصرين، بالإضافة إلى الطريق الرابطة بين منصة سوق الإنتاج بالوسط SOMAPROC والطريق الوطنية رقم 13 بطول 2 كم.

وتعرّضت لمكونات المشروع الذي يبلغ طوله الجملي 181 كلم موزع على 8 أقساط: 3 أقساط بولاية صفاقس، 3 أقساط بولاية سيدي بوزيد والقيروان وقسطين بولاية القصرين، ويتراوح طول كل قسط بين 18 و28 كم. وبيّنت أنه سيتم مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 إلى 2x2 مسالك وإنجاز منشآت مائية لتصريف مياه الأمطار وإنجاز 3 جسور على وادي سبيطلة والحطب وأم بحر، إضافة إلى إنجاز عدد 2 جسور على مستوى الطريق السيارة أ1 بمنزل شاكر وعلى السكة الحديدية بسبيطلة وإنجاز طرقات حزامية على مستوى المدن التالية: منزل شاكر، أولاد حفوز، لسودة وسبالة أولاد عسكر، علاوة إلى تحويل شبكات المستلزمين العموميين وتهيئة مفترقات دائرية وتنوير عمومي.

كما أفادت أنه سيتم تمويل الأقساط من 1 إلى 5 من قبل البنك الأوروبي للاستثمار بطول 116,33 كلم في حين سيتولى البنك دولي تمويل الأقساط من 6 إلى 8 بطول 64,67 كلم. وبخصوص المكون الثانوي، فهو حاليا في مرحلة إعداد الدراسات الفنية وسيتم الإعلان عن طلب العروض خلال سنة 2025 وانطلاق الأشغال في موفى سنة 2025 وستبلغ مدة الإنجاز 18 شهرا.

ثم قدّمت بيانات حول تمويل مشروع الرواق الاقتصادي للطريق الوطنية رقم 13:

- ميزانية الدولة بقيمة 317,4 مليون دينار.

- قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة 203 مليون يورو موزعة كما يلي: 155 مليون يورو لتمويل الأقساط أعداد 6 و7 و8 من المكون الأساسي للمشروع (مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13) و30.4 مليون يورو لتمويل المكون الثانوي (المشاريع المتصلة) و13 مليون يورو لتمويل صندوق الودائع والأمانات و4,092 مليون يورو مساندة فنية.

ـ قرض من البنك الأوروبي للاستثمار بقيمة 210 مليون يورو لتمويل الأقساط أعدد 1 و 2 و 3 و4 و5 من المكون الأساسي للمشروع (مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13).

وتقدّر تكلفة المكون الأساسي للمشروع (مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13) بـ 1475 مليون دينار وتكلفة المكون الثانوي (المشاريع المتصلة) بـ 101,5مليون دينار والمساندة الفنية بـ 13,6 مليون دينار.

واستعرضت تقدم إنجاز المشروع والجدول الزمني المعتمد، حيث أوضحت أنه تم الانتهاء من الدراسات الفنية والدراسات البيئية وإعادة الإيواء للمشروع وسيتم الإعلان عن طلب العروض قبل موفى سنة 2024 وتبلغ مدّة الإنجاز 36 شهرا. وتعرضت لتقدم تحرير حوزة المشروع، حيث أن الاختبارات الميدانية للعقارات بالنسبة لكافة الولايات تمّت وكذلك الشأن بالنسبة لأعمال النشر من قبل اللجان الجهوية للاستقصاء والمصالحة بكافة الولايات.

وخلال النقاش، ثمّن النواب مشروع هذا القانون الذي يندرج في إطار استراتيجية الدولة الرامية إلى ربط الولايات الداخلية بالأقطاب الاقتصادية الساحلية المدرجة ضمن مخطط التنمية 2023.2025 من خلال تنفيذ برنامج الأروقة الاستراتيجية التي تعتبر من أهم العوامل لتنشيط الدورة الاقتصادية في الجهات، على غرار العديد من التجارب المقارنة الرائدة في هذا المجال مثل التجربة الألمانية.

كما ثمنوا وضوح ودقة المعطيات المقدمة في العرض وخاصة استراتيجية الوزارة في التعاطي مع المشاريع التنموية من حيث الإنجاز ومعالجة الإشكاليات العقارية في إطار خطة عمل استراتيجية تنبني على رؤية ومعطيات واضحة.

وفي هذا الإطار، استفسر النواب عن عرض مشروع القانون المتعلق بتمويل الجزء المتبقي (سيدي بوزيد ـ صفاقس) والذي سيموله البنك الأوروبي للاستثمار، وعن المقاييس المعتمدة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع المتعلقة بالطرقات ومدى تأثيرها الإيجابي على المواطن وفك عزلة الجهات والانسجام مع التقسيم الإداري الجديد للأقاليم.

وتطرقوا إلى التأخير الكبير في الشروع في إنجاز مثل هذه المشاريع التنموية الكبرى والذي يتسبّب في طول مدّة الإنجاز ويكبّد الدولة خسائر.

وتعرضوا كذلك للإشكاليات اللوجستية والعقارية بسبب سوء الحوكمة والتصرف الرشيد، والتي تحول دون استكمال إنجاز عدد كبير من المشاريع المعطلة والمتعلقة خاصة بالبنية التحتية والطرقات السيارة بعدد من الجهات الداخلية.

ومن جهة أخرى، ثمّنوا استراتيجية الوزارة في ربط الأروقة الداعمة للتنمية الاقتصادية بالجسور والمطارات والموانئ والمستشفيات مما من شأنه تنشيط الحركية الاقتصادية وتقريب أهم المرافق العمومية من المواطن والحد من الفوارق بين الجهات، وخاصة الحدّ من الاقتصاد الموازي وما له من انعكاسات سلبية على الاقتصاد.

وفي ردّها، بيّنت السيدة الوزيرة أن الجزء الثاني الذي سيتم تمويله من قبل البنك الأوروبي للاستثمار لم يتم إمضاؤه إلى حدّ هذا التاريخ ولم يتم عرضه على مجلس الوزراء، وأضافت أنه من الأفضل الشّروع في إنجاز الجزء الأول من المشروع احتراما للالتزامات مع المموّل، وستقدّم التوضيحات اللازمة عند إحالة مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل في شأنه على مجلس نواب الشعب.

هذا، وقدّمت توضيحات إضافية حول مشروع الرواق الاقتصادي موضوع مشروع هذا القانون وطول الأجزاء حسب الولايات المعنية، مشيرة إلى أن الاستراتيجية الحالية للوزارة ترتكز على تحرير الحوزة العقارية التي تعتبر من أهم العراقيل التي يمكن أن تعطل الشروع في إنجاز مثل هذه المشاريع.

وأكّدت أن كل المشاريع يتم إنجازها بطريقة علمية بعد القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية الضرورية ودراسات التأثيرات على المحيط والدراسات الاجتماعية ومعاينات فنية ميدانية من قبل مختصين والقيام بالاستشارات العمومية اللازمة على مستوى المعتمديات مع المجتمع المدني والعديد من الأطراف المتدخلة، مؤكدة أن هذه الدراسات تعتبر من أهم الشروط التي يجب توفرها للحصول على التمويلات اللازمة من المانحين.

وأشارت في هذا الصدد إلى أن الوزارة منفتحة على كل الملاحظات وتوصيات نواب الجهة بخصوص المتطلبات والحاجيات الواقعية لمتساكني الجهة، كما أن الوزارة اعتمدت آلية تصرّف في الشكاوى يتم من خلالها الإجابة الفورية على كل التساؤلات.

وبيّنت أنه من أهم الإشكاليات المتعلقة بالتأخير وتعطل إنجاز المشاريع التنموية على مستوى الجهات هو عدم توفّر التمويلات اللازمة، بالإضافة إلى الإشكاليات المتعلقة بالمقاولين الذين يعانون من صعوبات مالية. وأفادت أن مصلحة المشروع والمصلحة الوطنية تقتضيان العمل على إيجاد توازن يضمن المحافظة على نسيج المقاولات من جهة والحرص على ضبطهم بالآجال واتخاذ التدابير اللازمة في حالات التقاعس من جهة أخرى.

هذا، وتعرضت للمخطط المديري للتنمية لتطوير الموانئ والجسور والسكك الحديدية والطرقات السيارة والطرق الحزامية.

ولدى تدخلها، أفادت السيدة المديرة العامة لصندوق الودائع والأمانات أن الصندوق يتدخل إما بصفة مباشرة لتمويل المشاريع العمومية الكبرى أو بصفة غير مباشرة عن طريق تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة. وأوضحت أن المكون الاقتصادي للمشروع سيكون له تأثيرا اقتصاديا هاما خاصة في الجهات الداخلية. وبيّنت أن الصندوق يموّل المشاريع الكبرى، وسيمول مشروع الرواق الاقتصادي بتخصيص مبلغ له، وقام الصندوق بزيارات ميدانية لولايتي سيدي بوزيد والقصرين وتم تبادل الآراء والاستشارات مع كل الأطراف المعنية بإنجاز المشاريع. وأضافت أنه سيتم القيام بمرافقة فنية للمستثمرين في الجهات والإحاطة اللازمة لاستكمال تمويل المشاريع من خلال التنسيق والتواصل مع البنوك.

من جهتها، أوضحت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أن المشروع يندرج في إطار تجسيم استراتيجية وزارة النقل ووزارة التجهيز والإسكان وفي إطار المخطط التنموي الحالي الذي يقوم خاصة على توسيع شبكة الطرقات السيارة وتقوية شبكة الطرقات المرقمة والعناية بالمسالك الريفية. وأضافت أنه تم التنسيق مع كل الأطراف المعنية لتجسيد الاتفاق حول تمويل المشروع الاستثماري. وجدّدت تأكيدها أن دخول الاتفاقية حيز النفاذ سيكون في شهر أوت.

III.قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري

مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 26 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساهمة في تمويل مشروع الرواق الداعم للتنمية الاقتصادية

(عدد 2024/61)

فصل وحيد: تتمّ الموافقة على اتفاق القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بتاريخ 26 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ قدره مائتين وثلاثة مليون (203.000.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع الرواق الداعم للتنمية الاقتصادية